الحايض والنفسا قبل خروج الوقت ولو بقدر ما يسع تكبيرة التحرم
وجب قضا صلاة ذلك الوقت بشرط دوام السلامة من الموانع
قدر ما يسع الطهارة والصلاة وكذا يجب قضا ما قبلها ان بقيت
معها كالظهر مع العصر والمغرب مع العشا شرط بنا السلامة حين
الموانع قدر الفرض مع الطهر ان لم يمكن تقديمه كتيمم وطهر سلس
قد مضى قدر الفرض مع الطهر ان لم يمكن تقديمه كتيمم وطهر سلس
لزمه ادراكه من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا يستبط بما طهر بعد
بخلاف الظهر الذي يمكن تقديمه كطهر السليم فلا يشترط انشا
ما ادركه الا للصلاة فقط لا مكان تقديم الطهر ولا يجب هنا الثاني
وان اتسع لها وقت الحلو من زمن الاولى فصل في شروط الصلاة
والمناسب في الفرق بين الشرط والركن بعد الاتفاق على اشتراكهما
في انه لابد منهما في كل عبادة عبارات منها ان الشرط ما خرج من
ماهية الشي والركن ما دخل فيها ومنها ان الشرط ما اعتبر في
الشي بحيث يقارن كل معتبر سواه كالاسلام والتمييز فانهما
يعتبران لصحة جميع اركان الصلاة من الركوع وغيره والركن
ما اعتبر فيه لابهذا الوجه كالقيام والقراة ونحوهما وقد يعرف
الشرط بهذا ايضا فيقال هو ما قارن كل معتبر سواه وهذا
باعتبار خاصته المقصودة منه وهي مقارنته لساير المعتبرات
فكانه المقوم لها ومنها ان الشرط ما يجب تقديمه على الصلاة والركن
فيها والركن ما تشتمل عليه لكونه جزءا وهذا ولهذا قالوا يعم
بما شرع للصلاة ووجب لكلها فشرط او فيها فركن او من وجه
فبعض والافهية وقد شبهوا الصلاة بالانسان فالركن

كراسه والشرط كالحياة والبعض كاعضايه وبقية السنن كشعره
وما ذكر من الفرق بين الشرط والركن يأتي في غير الصلاة من العبادات
واما شروط صحتها اي الصلاة فستة والزايد عليها لا يسلم
سلامة طهارة الحدث تستلزمه وكالتعيين لان معرفة دخول
الوقت تستلزمه اولها الطهارة عن الحدثين الاصغر والاكبر
بماء او تراب فان نبي الحدث وصلى ايئس على وضوء لاعلى فعله
الا ما لا يتوقف على طهر كالذكر وكذا القراءة عن غير محل الحدث
وانما لم يؤثر النسيان هنا وفيما يأتي لان الشروط من باب خطاب
الوضع او هو لا يؤثر فيه ذلك لغير فاقد الطهورين اما هو فتصح
صلاته مع الحدث كما مر وليس لمن احدث في صلاته ان يأخذ
بانفه ثم ينصرف مستترا على نفسه ليلا يخوض الناس فيه وكذا
يسن لكل من ارتكب ما يدعو للوقيعة فيه ان يستره لذلك
ثانيها الطهارة عن الخبث اي النجس غير المعفو عنه اما المعفو
عنه فتصح الصلاة معه وسيأتي قريبا ذكر ما يعفى عنه في ظاهر
البدن ومنه داخل الفم والانف والعين وانما يجب غسل ذلك
في الجنابة لان النجاسة اغلظا وخرج باطن البدن فلا يضر
نجسه ولهذا قال ابن قاسم في حواشي التحفة لو ضربه عرق
في الصلاة لم تبطل صلوته وان ضربه حتى بطلت والفرق ان العرق
يدخل سمته الى داخل البدن لانه تغور ابزاره في داخل البدن
وتفرع منها الشعر الى داخله والسم وان كان نجسا كما مر حوابه
لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية يلقي سمها على
ظاهر البدن وهو نجس ونجس ظاهر البدن مبطل انتهى والثوب
وفي كل محمول له وملاق لذكر المحمول والمكان الذي يصلي فيه واذا لاقاي
من بدنه او ملبوسه ولو ادنى جزء منهما نجاسة بطلت صلوته

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)